

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الرابع والعشرين

القاهرة، 1996/6/23. * [مقتطفات]

[.....]

وانطلاقاً من المسؤولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، والانسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242، 338، و425، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون إلى استئناف المفاوضات على كل المسارات من دون إبطاء.

إن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل بجدية ومن دون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقاً للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف.

ويؤكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماثلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر يضطر كل الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً، ولا ينشئ التزاماً. ويعتبرون أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقاً لاتفاقات جنيف وإطار مدريد، وتعويقاً لعملية السلام، مما يتطلب وقف كل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة القدس، وإزالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط لا يكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، ومن أجل إنجاح عملية السلام على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، يدعو القادة العرب راعيي عملية السلام، والاتحاد الأوروبي واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية، والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى العمل على ضمان عدم إخلال إسرائيل بأسس عملية السلام، ووفائها بالتعهدات التي تم التزامها، سواء بالنسبة إلى الاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أو بالنسبة إلى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية، مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. وفي هذا الصدد أكد القادة ضرورة إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني.

* "النهار" (بيروت)، 1996/6/24. وقد عُقد المؤتمر في القاهرة في الفترة 21 - 1996/6/23، بمشاركة 21 دولة من مجموع الأعضاء الـ 22 في جامعة الدول العربية. وغاب العراق الذي لم توجه إليه دعوة لحضورها.

ويؤكد القادة العرب مساندتهم للبنان في ما يواجهه من اعتداءات إسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته، ويطالبون المجتمع الدولي بضمان الوقف الفوري وغير المشروط لهذه الاعتداءات وإنهاء الاحتلال، وتحميل إسرائيل مسؤولية تعويض لبنان كل الأضرار التي لحقت به.

كما يؤكد القادة العرب ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كل مرافقها النووية لنظام التفطيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يجددون مطالبهم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي مقدمها الأسلحة النووية، تشمل كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، ويؤكدون تصميمهم على اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية المنطقة من مخاطر هذه الأسلحة وتجنّبها سباق تسلح يزيد التوتر ويهدر مواردها وطاقاتها.

ويشدّد القادة العرب على أن تحقيق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط هو الضمان الحقيقي لتوفير الأمن لكل دول المنطقة.

[.....]

وانطلاقاً مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية مساهمتها ومشاركتها على النطاق الدولي تتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، وجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

وحرصاً من القادة العرب على تعزيز دور جامعة الدول العربية، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة التزام ميثاقها وقراراتها صوتاً للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد أكد القادة العرب ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها.

عرض القادة العرب كذلك مختلف القضايا العربية والإقليمية، وفي هذا الإطار:

يعرب القادة العرب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وتأييدهم الكامل للإجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، وأكدوا وقوفهم إلى جانبها ضد أية محاولات تهديد من أي طرف كان، ويدعون إيران إلى احترام سيادة دولة البحرين، في إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، بالامتناع عن أية أعمال تخريبية تستهدف دولة البحرين، وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

يؤكد القادة العرب سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى وتأييدهم ومساندتهم لكل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفق مبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك القبول بإحالة النزاع على محكمة العدل الدولية. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية متابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

ويعرب القادة العرب عن أملهم في أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية التركية، وفي هذا الصدد، يعربون عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي ويدعون تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

يؤكد القادة العرب تمسكهم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ومعارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تؤثر على سلامته الإقليمية وتهدد حدوده ووحدة الوطنية، ويطالبون الحكومة العراقية بالتزام عدم انتهاج أية سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب، واستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات، والتزام آلية التعويضات، باعتبار أن ذلك كله هو السبيل الصحيح لرفع العقوبات المفروضة على العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام الإقليمي العربي. ويرحب القادة العرب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 986 كخطوة إيجابية نحو تخفيف معاناة

الشعب العراقي الشقيق والتي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية عنها، ويطالبون بالإسراع في وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

يرحب القادة العرب بتوقيع حكومتي اليمن وأريتريا اتفاق المبادئ لإحالة النزاع بينهما على التحكيم الدولي، وإعادة علاقتهما السلمية في ضوء صلات الجوار والمصالح المشتركة للدولتين، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على انتظام المصالح الملاحية الدولية في البحر الأحمر واستقرارها.

يعرب القادة العرب عن بالغ قلقهم إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن 748 (1992) و883 (1993)، ويعتبرون أن عدم التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها الجماهيرية والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي آخر كثيراً التوصل إلى حل للأزمة، وضاعف معاناة الشعب العربي الليبي. ويرى القادة أن اقتراح الجامعة العربية القاضي بإجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما أمام قضاة إسكتلنديين وفق القانون الإسكتلندي في لاهاي، مع توفير الضمانات اللازمة لهما، والذي لقي تأييداً دولياً واسعاً، يعتبر حلاً عملياً مناسباً يؤدي إلى إنهاء الأزمة. لذا فإنهم يدعون الدول الغربية الثلاث أن تتخذ موقفاً إيجابياً من هذا الاقتراح لإنهاء للأزمة ورفعاً لمعاناة الشعب العربي الليبي التي طال دون مبرر، كما يطالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، خصوصاً أن استمرار هذه العقوبات من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيداً من الأضرار.

[.....]

وفي الوقت الذي يستنكر القادة العرب المحاولات الرامية إلى إصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، فإنهم يدينون كل أشكال الأعمال الإرهابية والتخريبية وإثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول، بما فيها الدول العربية، بهدف النيل من أمنها واستقرارها، ويعربون عن مساندتهم لتلك الدول كما يعبرون عن تأييدهم للجهود والإجراءات الرامية إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الإرهاب العالمية، مؤكداً في الوقت ذاته تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان.

[.....]

هذا وقد اتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم واجتماعاتهم لمتابعة تنفيذ ما اتخذه من قرارات، وللتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية، وفي هذا الإطار، وفي ضوء متطلبات المرحلة المقبلة وظروفها، اتفق على:

1. قيام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، باعتباره رئيس القمة الحالية، بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية للمتابعة والاتفاق بالنسبة إلى انعقاد القمة التالية.

2. تكليف وزراء الخارجية عقد اجتماع لمراجعة التطورات المتعلقة بعملية السلام، وذلك قبيل اجتماع مجلس الجامعة العربية في سبتمبر/أيلول المقبل، أو حين تقتضي الضرورة ذلك.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx